متهربـــون من حقوق المواطنة

■ الشائعات التي يبثها التجار هذه الأيام في أوساط الناس هدفها واضح ومكشوف.. وهو إثارة الرأي الشعبي ضد قرارات الجهات المعنية بالبدء في تنفيذ قانون ضريبة المبيعات والذي لا يشمل المواد الاستهلاكية الأساسية كما يروج معظم تجارنا غير الأفاضل.. وليس جديداً القول أن تجارنا الذين تعودوا على رفع الأسعار بمجرد شائعات يصنعونها هم غالباً- وليس مستبعداً أنهم قد رفعوا الأسعار على ذمة قانون ضريبة المبيعات حين تحدث الناس عن مشروعه وحين طرحته الحكومة كمشروع وحين أجل النواب مناقشته وحين أقروه وحين تم تأجيل تنفيذه ويوم قيل أنه سينفذ وبينما هم في جدل حول تنفيذه.. وخبرتنا بهوس تجارنا تجعلنا نشك أنهم يمكن أن يرفعوا الأسعار على ذمة قانون ضريبة المبيعات بمجرد أي حديث عنه في آية كواليس، بما في ذلك قراءة أحدهم هذا المقال على سبيل المثال.. وليس مبالغة قول أحد العارفين بأنه حتى لو صدر قرار جمهوري بإلغاء قانون ضريبة المبيعات فإن مجرد إعلان القرار في وسائل الإعلام سيثير في نفوس التجار شهية رفع الأسعار على ذمة الإعلان.

احمد غيلان

تجارنا- واستثني قلة لا تكاد تذكر- لهم سوابق في التهريب والتهرب من الجمارك والضرائب ورسوم النظافة وحتى الزكاة الشرعية التي تعد الركن الثالث من أركان الإسلام.. وكثيرون من تجارنا أفسدوا موظفي الجمارك ومتحصلي الضرائب ومندوبي الواجبات ومأموري التفتيش على طول وعرض البلاد.. بالرشاوي التي يشرون بها نفوسا ضعيفة ليمنعوا عن خزينة الدولة أبسط حقوق المواطنة.

وكثيرون من تجارنا كانوا سببا رئيسا في هروب تجار ورجال أعمال ومستثمرين غير يمنيين بطرائق عدة مباشرة وغير مباشرة.

ـ وكثيرون منهم يتاجرون باقوات الناس وحاجياتهم بلا رحمة ويفسدون علينا كل مناسبة دينية أو وطنية حينما يجعلون هذه المناسبات مواسم لرفع الأسعار وإغراق الأسواق بكل رديء وتالف ومهرب من حاجات الناس ومتطلباتهم.. وكثيرون منهم يتحدثون عن الوطن والمواطنة ويستثمرون كثيراً من الفعاليات لتسويق شعارات المواطنة لكنهم يسقطون ويسقطون كل معنى للمواطنة بمجرد أن يسألهم أحد عن استحقاق المواطنة وحقوقها في منفذ جمركي أو مكتب تحصيل ضريبي.

وكثيرون من تجارنا نسمع عن استثماراتهم ومجموعاتهم ووكالاتهم ومخازنهم ولا نجد لهم أثرا جميلا تتحدث عنه واجهة مشفى أو سور مدرسة.

ولعل من غرائب ما لا يعرفه المواطنون البسطاء أن كثيرين من هؤلاء الكثيرين لديهم استثمارات متاجرة في بلدان أخرى غير اليمن، يدفعون لها ضرائب المبيعات وهم صاغرون.. وهؤلاء الكثيرون هم الذين ينفقون اليوم الملايين ليثيروا الشارع اليمني ضد قانون فحصوه ومحصوه وابتزوا البلاد على ذمته قبل أن يقره البرلمان ويقرر تنفيذه مجلس الدفاع الوطني.. وهؤلاء الكثيرون هم الذين لا يحفظون ودا للوطن أو المواطن، ولسنا بحاجة أكذوبة نحتفظ من خلالها بودهم، كما لسنا بحاجة لمبرر مهما كان ليمنحهم فرصة الهروب من حق مستحق عليهم للوطن، كما لسنا على استعداد لتقبل أية ذرائع تستثني أحدا من قانون أصبح تنفيذه واجباً غير قابل للتأجيل. □

■ تتجاوز أعداد الحوادث المرورية التي تقع في بلادنا حدود المنطق وقدرة العقل على التصديق رغم أنها تحدث بشكل واضح ووجه ولوجه على شوارعنا.

وفي هذا الجانب حتى لو رجعت لأبسط الاحصاءات فستجدها تقول:إن (٧) يمنيين يموتون يومياً نتيجة الحوادث المرورية، وكأن هذا الفعل ضروري لكي تظل اليمن محافظة على المرتبة الأولى من حيث وصف قيادة السيارات داخلها تعتبر مغامرة حياة أو موت كما أنها عملية دفاع عن النفس وليست فناً وذوقاً وأخلاقاً مثلما في بقية الدول.

سيارات متهالكة وسائقون مستهترون ومشاه تائهون

الحوادث المرورية.. اليمن الأولى!!

نجيب علي

خلال النصف الأول من العام ٢٠١٠م حصدت الحوادث المرورية ١٠٥٠٠ آدمي توفي منهم ١٣٧٠ يضاف اليهم أكثر من ٤٠ شخصاً خطفت الطرق أرواحهم وأصيب ٧٧٠ آخرين في الاسبوعين الماضيين..

إلا أن إحصائية الإدارة العامة للمرور أوضحت أن تلك الحوادث المؤسفة سجلت انخفاضاً عددياً في حالات الوفاة بلغ ٦٢ حالة، وكذا هو الحال مع حالات الإصابة التي سجلت نقصاناً عددياً مقداره ٣٤١ حالة مقارنة بالفترة نفسها من العام المنصرم ٢٠٠٩م.

وامتد الانخفاض الى عدد الحوادث المرورية المسجلة في المحافظات خلال الفترة نفسها والتي شهدت نقصاناً عددياً ٨٩٨ حادثة.. وقالت: إن الاشهر الستة للعام الجاري شهدت وقوع ٦٧٧٣ حادثة سير في مختلف طرق محافظات الجمهورية توزعت ما بين ٣٣٥٥ حادثة صدام سيارات، و٢٣١١ حادثة دهس مشاة، و ١٠٠٨ انقلاب مركبات، و٧٩ حادثة سقوط من على آليات.

وأرجعت إدارة المرور أسباب الحوادث المرورية الى إهمال السائقين والمشاة والسرعة الزائدة والتجاوز الخاطئ بالإضافة الى عدم استخدام حزام الأمان والتحدث بالهاتف أثناء القيادة وأسباب أخرى..على ما يبدو أن إدارة المرور تجاهلت الأيام القادمة واستعداد السائقين لتعويض الانخفاض العددي الذي ذكرته بنوع من الارتياح والتلميح الى أن شيئاً من فضل التناقص يعود إليها خلال شهر رمضان الكريم بالتأكيد.

إسعاف

لاشك أن الحوادث المرورية أخطر من أي حرب تواجه اليمن من حيث الخسائر البشرية والمادية، وإزاء تلك الأخبار السيئة بالنسبة للمواطنين ليس أمامهم سوى ممارسة رفع الراية البيضاء طلباً للعفو واستجابة له والثناء عليه واحتسابه ضمن قائمة القضاء والقدر.

أما بالنسبة للجهات المعنية فإن عملية توزيع سيارات اسعاف على نقاط خطوط السفر بهدف قيامها بنقل ضحايا الحوادث الى ثلاجة الموتى في أسرع وقت، أمر غير كاف للحفاظ على سلامة الأرواح ولا يمكن اعتباره إلا جهداً مكملاً لإجراءات يفترض البدء بتنفيذها.

سعاية

كان لابد عليّ من الذهاب الى إدارة المرور لمعرفة دورها مع رجل المرور في تقليل أعداد الحوادث وهناك للأسف كان المدير العام لم يصل بعد الى مكتبه، ونائب المدير منشغل بمكان آخر غير مكان الإدارة.. فيما أحد مساعدي المدير العام اكتفى بإرجاع أسباب تزايد الحوادث المرورية الى عدم التزام السائقين والمشاة بقانون المرور والسلامة المرورية، وليس للأمر علاقة بالخدمات المرورية، ثم رفض المساعد الحديث في الجانب المروري لعدة أسباب من حقه التحفظ عليها وعاود الانشغال باتباطاته المتصلة باتصالات تفاوض بيع قطعة أرض بمبلغ ٥٥ مليون ريال سيناله منها نصيب «السعاية».

لعل كل من يلبس زي رجل المرور يفي بالغرض للإجابة على تساؤل الحوادث، لكن أول من قابلتهم قاطعني قبل أن أسأله بالقول: لو سمحت خذ هذه المعاملة وادخل الى هذا المكتب واطلب من المدير أن يوقع عليها، وتعذر بأنه على خلاف مع المدير ولا يريد أن يرى وجهه، غير أني أدركت أن المختص بالتوقيع يرفض أن تتحول وظيفة رجال المرور الى تشكيل حاجز مروري عند البوابة كل صباح في انتظار المتعاملين ووعدهم بإنجاز أوراقهم وتحقيق مصالحهم المشروعة وغير المشروعة «من هذا الرأس»..!!

غير الطريق

وأنت تسير في الشوارع أو تجلس على كرسي السير تتعزز لديك فرص الاحساس بأنك قد تكون ضحية حادث مروري مباغت في أية لحظة يفاجئ الجميع كون المقدمات تدل على النتائج.. رأي المواطن انه ليس غبياً لهذه الدرجة حتى يقوم باعتراض طريق السيارات وإن كان ما يقارب ٢٠٠٠ شخص فعلوا ذلك العام الماضي ولاقوا حتفهم، فإنه في الغالب يعترض السائقون طريق المارة ٥ آلاف مرة سنوياً، فهناك من يقود تحت تأثير السكر، والقات الذي يسرق النوم من عينيه، وآخر يتحدث بهاتفه النقال وينشغل بغير الطريق..بينما يعتقد البعض أن الطرق الاسفلتية وضيق مساحتها بالتدريج وعدم خضوعها للصيانة وكثرة المطبات والحفر، تهيئها لأن تكون سيئة خصبة لوقوع الحوادث المرورية باستمرار إذ أنه من الصعب إشعار كل سائق بافتتاح مطب جديد، وكذا قيام مالكي المجمعات التجارية بنصب حواجز اسمنتية وتحويل سير المركبات لاتجاه آخر كي يتم استيعاب الزبائن، والحال كذلك بالنسبة لامتلاك بائعي القات والبساطين لشارع حيوي وبعدها قطع الطريق أهون من قطع الأرزاق.

الكفن الطائر

وفي نقاط السفر من وإلى المحافظات ستجد هناك «الكفن الطائر» الاسم الحقيقي لسيارات البيجو التي تنقل المسافرين، حيث يهتم السائق بمكان جلوسه وجودة أشرطة الأغاني فقط دون أن تبادر أية جهة لإلزامه بإخضاع مكونات السيارة للصيانة قبل الانطلاق وإصلاح كل الأعطال الفنية التي تؤدي إلى تعثر عملية الطيران بنجاح وتكفين حوالى ٩٠٠ شخص سنوياً..!!

تعلّمنا تفاصيل الواقع اليومي أن التوعية بضرورة اتباع كل ما يجنب الوقوع في أخطاء الخروج الى الواقع على متن سيارة، تؤتي ثمارها حين تفقد بغتة شخصاً عزيزاً على قلبك في حادث مروري نهايته فاجعة وجدل عقيم حول من الذي أخطأ أولاً؟□

الدولار يواصل ارتفاعه والريال يفقد أكثر من 15 ٪ من قيمته

فقدت العملة الوطنية ١٥ ٪ من قيمتها أمام العملات الاجنبية منذ بداية العام الجاري حسب صيارفة حمّلوا البنك المركزي اليمني المسئولية عن تدهور سعر الريال وارتضاع قيمة الدولار الى اعلى مستوى له في سوق الصرف في البلاد.

عصام السفياني

وشهدت الايام الماضية وتحديدا منذ بداية الشهر الجاري ارتفاعا في قيمة الدولار وصلت الى٢٣٥ ريالا حتى مساء أمس الأحد..ورغم ان البنك المركزي اليمني كان تدخل اول العام الجاري برفد سوق الصرف بمئات الملايين من الدولارات ما ادى الى تثبيت قيمة الدولار عند ٢٢٤ ريالا للدولار الواحد الا ان الأيام الاخيرة شهدت تدخلا يتيما وبمبلغ ٨٠ مليون دولار عملت على تثبيت سعر الصرف ليومين فقط عاود بعدها الدولار مسلسل ارتفاعاته المرعبة

وقال مدير عام شركة الجزيرة إخوان للصرافة عبدالحفيظ المجاهد: كان من المفترض ان يتدخل البنك المركزي السبت برفد السوق بالدولار لاحتواء تدهور قيمة الريال حيث ان قيمة الدولار ارتفعت السبت بنسبة كبيرة.

وقال المجاهد ان احجام البنوك الرئيسية عن تغطية طلبات السوق من العملة وزيادة الطلب على الدولار نتيجة الموسم التجاري الذي تنشط فيه الواردات ابتداءً من شهر يوليو رفع قيمة الدولار .

واكد المجاهد ضرورة تدخل البنك المركزي لايقاف تدهور قيمة الريال وارتفاع الدولار الذي سيؤثر سلباً على اسعار المشتريات في السوق اليمنية والتي تغلب عليها الطابع غير المحلي.

وتدخل البنك المركزي العام الماضي ٨ مرات اخرها كان في ٢٠ ديسمبر برفده لسوق الصرف بمبلغ ١٧٨ مليون دولار .

وبلغ إجمالي ما ضخه البنك المركزي اليمني إلى السوق المحلية من عملات أجنبية دعما للعملة الوطنية الريال العام المنصرم ٢٠٠٩ مبلغ مليار و٢٠٢ مليون دولار.

وكان تقرير برلماني اتهم البنك المركزي بتبني اجراءات اقتصادية تسببت في انخفاض قيمة الريال مقابل الدولار حيث أن البنك خفض سعر الفائدة لاقل من التضخم ونسبة ارتفاع الأسعار، وبصورة عشوائية إلى جانب عدم توفير احتياجات البنوك التجارية من النقد الأجنبي، وضعف آلية التدخل في سوق الصرف..وكشف التقريرعن تناقص احتياطيات النقد الاجنبي الخارجية لبلادنا من النقد الأجنبي، بمبلغ (١,١) مليار دولار بسبب ارتفاع قيمة الواردات من السلع والخدمات, والتي بلغت ٩مليارات دولار مع نهاية العام ٢٠٠ مقارنة بـ(٦,٧مليار دولار) للعام ٢٠٠٦م..وأوصى التقرير بدراسة الإجراءات اللازمة لتخفيف فاتورة شراء المشتقات النفطية المستوردة من الخارج والتي ارتفعت إلى ٤٩ مليار ريال شهرياً..وكانت الميثاق حاولت التواصل مع مسئولي البنك المركزي اليمني ومن بينهم الوكيل محمد الروضي ومسئول العلاقات يحيى الكستبان الا انهم رفضوا الادلاء بأية معلومات مكتفين بتحميل الصرافين المسئولية عن ارتفاع أسعار الدولار في السوق .

محافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام حسب تصريح- ليس حديثاً- منشور على موقع البنك الالكتروني اكد أن البنك لن يتردد في التدخل مجددا إذا عاود الريال التراجع كما حدث في الآونة الأخيرة عندما أضرت المشاكل الأمنية في البلاد بالمعنويات..ووعد بعدم التردد في دخول السوق ببعض احتياطياتنا اذا استدعى الامر.

وقال: ان البنك ضخ نحو ٨٥٠ مليون دولار - حوالى ١٥ بالمائة من احتياطياته - في السوق في ٢٠١٠ لدعم الريال الذي هبط حوالى ثمانية بالمائة مقابل الدولار منذ بداية العام.

وأضاف المحافظ أن احتياطيات البنك المركزي تبلغ حاليا ٦,١ مليار دولار مقارنة مع سبعة مليارات في مثل هذا الوقت من العام الماضي بينما تبلغ نسبة القروض الى الودائع لدى البنوك المحلية نحو ٣٠٪. □

«المواصفات» تحيل 33 مخالفة من أصل 58 للنيابة

ماجد عبدالحميد

■ أتلفت الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري ٢٠١٠م (٩٠) شحنة مخالفة بلغت قيمتها (٨١,٠٨٨,١٤٣) ريالاً.

وقال تقرير صادر عن الهيئة - حصلت «الميثاق» على نسخة منه - : إن اجمالي الشحنات الواصلة إلى المنافذ اليمنية والتي خضعت لإجراءات الهيئة خلال الربع الأول من العام الجاري بلغت (١٢,١٣٧) شحنة موزعة على (١١٤٨٦) شحنة تم الإفراج عنها، و(٩٠) شحنة مخالفة، و(٥٦١) شحنة إخراج تحت التحفظ.

وأضاف التقرير: إن حوالى (٧٢٣٢٩) كرتوناً من المنتجات الغذائية بقيمة (٨٢,٤٦٦,٩١٣) مازالت محجوزة لحين إتلافها أو إعادة تصديرها، مشيراً الى أن تقارير التقييم للمنتجات غير المطابقة للمواصفات بلغت (١٦٥) تقريراً، فيما بلغت تقارير المنتجات المطابقة للمواصفات (٥٠٥) تقارير.

وبيّن التقرير الحكومي ان هيئة المواصفات أحالت خلال نفس الفترة (٣٣) مخالفة سلع وتجارومنشآت للنيابة من أصل (٥٨) مخالفة، وعملت على تسوية (١٠) مخالفات إدارياً، فيما لاتزال (١٥) مخالفة منظورة.

ووفقاً للتقرير فقد نفذت الهيئة خلال الفترة نفسها (٧٩) نزولاً ميدانياً للرقابة على الجودة والرقابة والتفتيش وتجديد شهادة، نتج عنها إيقاف منشأتين صناعيتين مخالفتين.□

محافظ لحج يلتقي مدير مكتب المفوضية لشـــؤون اللاجئين بعدن

وحيد الشاطري

■ أكد الأخ محسن علي النقيب محافظ لحج على أهمية المساعدات التي تقدمها المفوضية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عبر مكتبها بعدن للمواطنين الساكنين بالقرى المجاورة لمخيم خرز وللاجئين الصوماليين بمديرية المضاربة ورأس العارة والتي بلغت مائتي ألف دولار شملت قطاعات المياه والكهرباء والطرق والصحة والتربية والاتصالات وغيرها.

جاء ذلك خلال لقائه صباح أمس الاحد مدير مكتب المفوضة لشؤون اللاجئين بعدن السيدة ليلى ناصيف.. مشيراً الى اهتمام السلطة المحلية بالمحافظة بأوضاع اللاجئين بمخيم خرز عبر تقديم المساعدات والتسهيلات المكنة لمكتب المفوضية والعاملين بالمخيم من أجل تقديم الخدمات الضرورية للاجئين والقرى المجاورة للمخيم.

من جانبها عبرت السيدة ليلى ناصيف مدير مكتب المفوضية لشؤون اللاجئين بعدن عن تقديرها لدور السلطات لما تقدمه من تسهيلات واهتمام كبير إزاء الوضع الانساني للاجئين موعدة ان المفوضية ستواصل عملها ومساعدتها للاجئين والمواطنين من خلال تقديم بعض المشاريع الخدمية والتنموية الضرورية..□

لجنة وزارية تقر اسساً لمعالجة النزاعات على الأراضي

أقرت اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعة لائحة أسس معالجة قضايا ادعاءات الملكية في محافظات (لحج، ابين، الحديدة) في اجتماعها برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية الأمين العام المساعد صادق أمين أبو رأس مسودة اللائحة بعد استكمال أعمال المراجعات والتدقيقات القانونية والقضائية واستيعاب كافة الملاحظة التنظيمية اللازمة.

وأقرت اللجنة في الاجتماع الذي حضره وزيرا الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور يحيى الشعبي وشئون مجلسي النواب والشورى احمد الكحلاني ان تشمل اللائحة أيضا معالجة النزاعات المماثلة بمحافظة عدن شريطة ان تقتصر مدة فاعليتها القانونية سنة فقط تبدأ من تاريخ مزاولة اللجان المشكلة بموجبها أعمالها في إطار كل محافظة.

وتشكل بموجب نصوص اللائحة لجان خاصة تتولى معالجة قضايا النزاعات حول استغلال الأراضي المملوكة للدولة في إطار كل محافظة و النظر في تلك النزاعات والادعاءات وإصدار القرارات الإدارية والتنظيمية اللازمة لإيجاد حلول وتسويات بين أطراف النزاع بموجب ما حدده النصوص القانونية للائحة.

وتشمل المعالجة قضايا شراء الأراضي المملوكة للدولة على أساس أنها ملكية خاصة، او الممنوحة لغرض الاستثمار وتعثرت فيما بعد . أو المشتراه من الجمعيات السكنية من غير مالكها الأصلي.. بالإضافة إلى أراضي الدولة التي تعرضت للنهب والبسط .

وأقرت اللائحة التي سيتم رفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها بصورة نهائية أن تتولى اللجنة إيجاد المعالجات المناسبة لقضايا النزاعات حول الأراضي الممنوحة من أجهزة الدولة المعنية لغرض الاستغلال والاستثمار الزراعي وبالذات البعيدة عن المخططات العمرانية والسكانية للمدن في جميع حالاتها وأشكالها.□